Iğd Üni İfder / Igd Uni Jour Div Fac
Sayı / No: 21, Nisan / April 2023
Makale / Article: 29-58

مجددو اليمن بين التحول عن الزيدية والبقاء فيها

أحمد محمد الدغشي[a]

Geliş Tarihi: 28.03.2023 | Kabul Tarihi: 25.04.2023

المخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على خلفية مسألة التحول من الإطار المذهبي الزيدي الهادوي إلى الإطار السنّي العام، وهم من عُرفوا في التراث الفقهي في المذهب الزيدي بـ" المتحوّلين"، وفي الأدبيات الفكرية الإسلامية بـ"المجدّدين"، وأبرزهم: محمد بن إبراهيم الوزير، والحسن بن أحمد الجلال، وصالح بن مهدي المقبلي، ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، ومحمد بن علي الشوكاني، وما إذا كانوا رغم تحوّلهم لايزال من الممكن عدّ ذلك التحوّل لديهم مجرّد عملية جزئية داخلية، تمثل اتجاه الانفتاح في المذهب الزيدي الهادوي، أم أن ذلك غدا تحوّلاً كليّاً، بحيث يصبح من العسير، توصيف فقههم أو فكرهم في الإطار الزيدي الهادوي الذي نشأوا عليه؟ تنطلق هذه الدراسة من مسلّمة فقهية أصولية معروفة في التراث الأصولي للمذهب الزيدي الهادوي وهي إتاحة الاجتهاد لكل من بلغ درجته، وتحمّل النتائج المترتبة على ذلك، وهو ما أتاح لأولئك المجدّدين بلوغ درجة التحرّر، ومن ثمّ امتلاك سمة التجديد، وإن اتضح أن ذلك لم يمض بسلام دائماً، وفق نظرية الاجتهاد في المذهب الزيدي الهادوي.

الكلمات المفتاحية: فكر إسلامي، زيدية، هادوية، تجديد، التحوّل الفكري.

[a] Iğdır Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Temel İslam Bilimleri Bölümü
addaghashi@yahoo.com

Renovators of Yemen between Converting from Zaydism and Staying in It

AHMED MOHAMMED AL-DAGHAISHI

Abstract: The study aimed to identify the background of the issue of the transition from the Hadawi Zaydi doctrinal framework to the general Sunni framework, and they are known in the jurisprudential heritage of the Zaydi school of thought as "converts", and in the Islamic intellectual literature as "renewers", the most prominent of whom are: Muhammad bin Ibrahim Al-Wazir and Al-Hassan bin Ahmed Al-Jalal, Saleh bin Mahdi Al-Muqbili, Muhammad bin Ismail Al-Amir Al-Sana'ani, and Muhammad bin Ali Al-Shawkani, and whether despite their conversion, it is still possible to count that transformation for them as just a partial internal process, representing the direction of openness in the Zaydi-Hadawi school of thought, or is that tomorrow a total transformation So that it becomes difficult to describe their jurisprudence or thought in the Zaydi Hadawi framework on which they were brought up? This study proceeds from a well-known fundamentalist jurisprudential axiom in the fundamentalist heritage of the Zaydi-Hadawi school of thought, which is to make diligence available to everyone who has reached his degree, and bear the consequences of that, which allowed those who are innovators to reach the degree of liberation, and then possess the characteristic of renewal, even if it turns out that this did not pass peacefully Always, according to the theory of ijtihad in the Zaydi Hadawi school of thought.

Keywords: Islamic thought, Zaydism, Hadawism, renewal, thinking conversion.

المقدمة

يدور جدل في الوسط الفكري المهتم بدراسة ظواهر التحوّلات الفكرية والمذهبية في المجتمعات الإسلامية، عمّا إذا كان الاجتهاد الفكري والفقهي الثرّ، الذي شهدته اليمن منذ القرن التاسع الهجري- الخامس عشر الميلادي وحتى القرن الثالث عشر الهجري- التاسع عشر الميلادي، على يد ثلّة من مفكريها وأئمتها، بدءاً بمحمد بن إبراهيم الوزير (ت:840هـ- 1436م)، مروراً بالحسن بن أحمد الجلال (ت: 1084هـ- 1673م)، وصالح بن مهدي المقبلي (1108هـ- 1696م)، ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت:1182هـ-1768م)، وانتهاء بمحمد بن علي الشوكاني (ت: 1250هـ- 1834م)؛ يعني تحوّلاً فعلياً من إطارهم المذهبي الزيدي الهادوي (الشيعي) إلى الإطار السنّي؛ يعني الفكاك التام من المذهب الأصلي لهم، أم أنه مجرّد انفتاح على الآخر السنّي، مع البقاء في الإطار المذهبي الأصلي ليس أكثر. وقد دفع إلى ذلك الجدل ورود بعض الآراء العقدية الكلامية، وبعض الاجتهادات الفقهية، بما فيها جزئيات في الفكر السياسي، المتصل تحديداً بالخليفة بعد الرسول – صلى الله عليه وسلم- وما إذا كان ثمّة وصية نبوية في ذلك، هذا إلى جانب ذكر رموز آل البيت النبوي – بالمعنى الخاص- أي الخمسة: عليّ وبنوه: الحسن والحسين، وزوجه فاطمة الزهراء- رضي الله عنهم- وكذا بعض رموز المذهب الزيدي الهادوي وأئمته بالإجلال المتميّز، بين الفينة والأخرى، وتخصيصهم بمثل جملة (عليه السلام)، والاعتداد بإجماعهم ومخالفتهم، في جملة مسائل الفقه.

والواقع أننا إزاء رأيين رئيسين في هذا المجال، يتبنى أحدهما القول بأن الأمر لايعدو الانفتاح على الآخر (السنّي)، مع البقاء على الأصل المذهبي، على حين يذهب الرأي الآخر إلى القول بأن التحوّل كان باتاً وصريحاً، وإن كان ذلك لا يعني الانتقال من إطار مذهبي مصنّف على الشيعة، إلى إطار مذهبي آخر مصنّف على السنّة، بل إن طابع التحوّل يمثّل التحرّر الفكري من التقيّد بأي من المذهبية الخاصة في أيّ من الإطارين، ومن ثمّ يصبح الانتقال إلى الفكر السنّي العام. وهذا ما يدور حوله هذا البحث- بعون الله تعالى-.

أسئلة البحث وأهدافه:

يسعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيس المركّب التالي: في ضوء ما تقدّم هل تحوَّلَ بعض أبرز رموز التجديد في اليمن فعلياً من المذهب الزيدي الهادوي إلى الإطار السنّي؟ أم أن الأمر لا يعدو انفتاحاً في إطار المذهب على الآخر السنّي؟

وتفرّع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1–ما موقف المذهب الزيدي من الاجتهاد؟

2- ما اتجاهات الباحثين إزاء اجتهادات بعض أبرز رموز التجديد في اليمن؟

3- ما معايير بقاء المجتهد في إطار مذهبه أو تحوّله عنه؟

4- ما الرأي العلمي الأرجح تجاه موقف أبرز المجدّدين في اليمن؟

وتُمثّل الإجابة عن السؤال الرئيس والأسئلة الفرعية أهدافاً للبحث كذلك.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من خلال كونه:

1- يجلي الالتباس أمام حالة الجدل والتداخل القائمة في الوسط الفكري، ولاسيما لدى بعض الباحثين من خارج اليمن، عن العلاقة الحقيقية لأبرز مجدّدي اليمن بالمذهب الزيدي.

2- يبرز مزيّة المذهب الزيدي " النظرية" في التشجيع على الاجتهاد، لمن امتلك مؤهلاته، وإن أخفق عملياً كثير من أتباع المذهب ورجالاته في الالتزام بمستلزمات ذلك.

3- يسهم في تعزيز حالة التعايش والتآلف بين فرقاء الفكر الإسلامي وأتباع المذاهب الإسلامية، حين الوقوف بالمجمل على أسلوب التعامل الراقي، الصادر عن أولئك المجدّدين وموقفهم " الإيجابي" من المذهب الزيدي الهادوي واجتهادات علمائه، رغم الخلاف الحادّ مع جملة اجتهادات المذهب، وذلك في مقابل حملة العنف والترهيب والأذى التي واجهتهم من قبل متعصبّي المذهب وأتباعهم.

منهج البحث وإجراءاته:

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي الاستنباطي، حيث يقوم الباحث بتوصيف حالة الاجتهاد والتجديد لدى بعض أبرز مجدّدي اليمن، من خلال تتبع كليّات اجتهاداتهم، والمعايير التي ينبغي الاحتكام إليها، عند الحكم على مواقفهم، لمعرفة ما إذا كانت لاتزال تبقيهم ملتزمين بالمذهب اتباعاً ومنهجاً، مع وجود حالة انفتاح على الآخر السنّي فحسب، أم أنها مغادرة له بالكليّة.

أما أبرز الإجراءات التي قام بها الباحث فتتمثل في التالي:

1- محاولة تتبع جملة اجتهادات بعض أولئك المجدّدين للوقوف على حقيقة موقفهم من المذهب الزيدي.

2- وضع معايير لمعرفة ضوابط البقاء في إطار فكري او مذهبي معيّن أو الخروج

منه، ومقارنة جملة اجتهادات بعض أولئك المجدّدين في ضوئها.

3- قيام الباحث بالعودة إلى المصادر المعنية بالبحث في أحوال بعض أولئك المجدّدين، من طرفي الاتجاه القائل ببقائهم في إطار المذهب، مع انفتاحهم على الآخر السنّي فحسب، والاتجاه القائل بمغادرتهم المذهب كليّة، والترجيح بين الاتجاهين.

التعريفات الاصطلاحية:

1- المجدّدون: مجموعة محدودة من المجتهدين اليمنيين، الذين عاشوا بين القرون التاسع والثالث عشر الهجرية، والخامس عشر والتاسع عشر الميلادية، ويصنّفون في الأصل على المذهب الزيدي، قبل أن يشتهروا باجتهاداتهم المختلفة كليّة عنه.

2- المذهب الزيدي:

المذهب الذي أسسه الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت:122هـ)، ولا يكاد يختلف في كليّاته عن الفكر السنّي، إلا في مسائل كلامية محدودة، وفي مسألة الخروج على الحاكم الجائر بالنسبة لأمهات مسائل الفروع الفقهية.

3- المذهب الهادوي:

المذهب الذي أسسه الإمام يحيى بن الحسين القاسم الرسّي (ت: 298هـ)، لتصل به جملة اجتهاداته النظرية والعملية، في المذهب الزيدي إلى مستوى جعل منه ناسخاً فعلياً للمذهب الذي عُرِف به زيد بن علي، وتصبح من ثمّ نسبة مذهب الهادي إلى المذهب الزيدي أقرب إلى التسمية بالمجاز، نظراً لحجم التغييرات الكلية والجزئية، والواقع العملي في اليمن، ولاسيما في النظرية السياسية (نظرية الإمامة)، وحاصلها اشتراط البطنين (نسل الحسن والحسين من فاطمة)، مؤهلاً للحكم، قبل أيّ شرط آخر.

4- المذهب الزيدي الهادوي:

تعبير يُقصد به – في هذا البحث - زيدية المذهب الهادوي المنتسب - مجازاً أو أقرب إليه- إلى الإمام زيد وفكره وفقهه، **و**مالم تدل القرينة على غير ذلك، كوجود اشتراك بين مذهب زيد ومذهب الهادي؛ فإن التعبير بالزيدية الهادوية في هذا البحث ، لاينصرف إلا إلى ذلك المعنى الخاص بالهادي.

الاجتهاد في المذهب الزيدي:

للإجابة على السؤال الأول من أسئلة البحث؛ فإن من المعلوم لدى الدارسين في مجال التراث المذهبي أن سمة الانفتاح المعرفي في المذهب الزيدي(نسبة إلى الإمام زيد

بن علي بين الحسين بن علي بن أبي طالب (ت:122هـ) أو الهادوي (نسبة إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي (ت:298هـ) المؤسس للمذهب الهادوي الناسخ فعلياً للمذهب الزيدي في اليمن) تعدّ واحدة من أبرز السمات التي تميّز بها المذهب بشقيه، ولو نظرياً على الأقل. ويقصد بتلك السمة عدم التثريب على المجتهدين المؤهلين من تبني القول الذي يقودهم اجتهادهم إليه حتى وإن خالف ما عليه المذهب وأئمته. ولعل من أشهر الأقوال في هذا مانص عليه أبرز مصدر فقهي زيدي هادوي وهو المعروف بـ(متن الأزهار) للإمام أحمد بن يحيى المرتضى (ت:840هـ)، حيث استهل متنه بقوله:

" التقليد في المسائل الفرعية العملية الظنية والقطعية جائز لغير المجتهد، لا له، ولو وقف على نصّ أعلم منه، ولا في عمليٍّ يترتّب على علميٍّ كالموالاة والمعاداة" [1].

وقوله:

" وكل مجتهد مصيب في الأصح، والحيّ أولى من الميّت، والأعلم من الأورع" [2].

وقوله:" والتزام مذهب معيّن أولى ولا يجب" [3].

ووفقاً لتعبير يحيى عبد الكريم الفضيل (أحد علماء الزيدية المعاصرين، ت:1412ه) فإن من قواعد الزيدية:

" تحريم التقليد على من بلغ درجة الاجتهاد، من العلماء، وتجويز التقليد كضرورة ملجئة لغير المجتهد" [4].

ويلفت المؤرّخ محمّد بن علي الأكوع الحوالي (ت: 1998م) بعد تأكيده على مسألة ميزة الانفتاح في المذهب الهادوي؛ أن مما امتاز به المذهب " أيضاً أنه جاء عِلْماً مزيجاً بين التقليد والاجتهاد، ألّفوا كتباً في الفقه، حشروا فيها أقوال علماء الأمصار والصحابة وتابعيهم، ومن تفرّد في ذلك، أو لم يكن له أتباع، وجعلوا محور الكتاب على مذهب الهادي، يركّزون فيه المسألة، ثمّ يتناولون أقوال العلماء في تلك المسألة، مع الدليل والتعليل"[5].

وعزى أحد الباحثين في هذا الإطار إلى سمة الانفتاح هذه إتاحتها للمذهب الزيدي

(1) المرتضى، أحمد بن يحيى، كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار (د.م: د.ن، د.ت)، 10.

(2) المرتضى، كتاب فقه الأزهار، 10.

(3) المرتضى، كتاب فقه الأزهار، 14.

(4) الفضيل، يحيى عبد الكريم، من هم الزيدية (عمّان: جمعية عمّال المطابع التعاونية، 1401/1981)، 9.

(5) الحوالي، محمد بن علي الأكوع، اليمن الخضراء مهد الحضارة(صنعاء: مكتبة الجيل، 1402/ 1982)، 105.

أن يتعامل بمرونة مع الدولة العثمانية في ظل حكمها العالم الإسلامي ومنه اليمن، حين عمّمت على قضاتها في كل ناحية القضاء وفق المذهب الحنفي، وفقاً لما نصّت عليه المجلة العدلية –حينذاك- المستقاة من المذهب الحنفي. ولمّا كان أبو حنيفة قد أخذ عن الإمام زيد وغيره من آل البيت بعض فقهه فلم تظهر مشكلة لدى قضاة المذهب الزيدي – وقتذاك- في أخذهم بأحكام المجلة العدلية (الحنفية)، بل تعاملوا معها بانسجام(6). لكن لئن صحّت هذه الحادثة فإن ذلك يُحمل – من وجهة الباحث- على أنه كان سبيلاً اضطرارياً من سبل التعايش، أو أنه كان سبيل بعض حكّام الأئمة في مرحلة من المراحل، لا أنه كان منهجاً مطّرداً تجاه العثمانيين ومذهبهم، يُعزى إلى إيجابية العلاقة بين زيد وأبي حنيفة، ذلك أن العلاقة الفعلية التي طبعت تاريخ الزيدية الهادوية بالدولة العثمانية في مرحلتيها الأولى والثانية كانت علاقة عداء واحتراب وتربّص بالجملة، ولا شكّ أن لذلك انعكاساته العملية السلبية على طريقة التعاطي مع كل ما يصدر عن الدولة العثمانية، بما فيها مدونتها القانونية ومذهبها المعتمد، وهو المذهب الحنفي، حتى إن الحوثيين الذين يمثّلون في هذه الحقبة النسخة الجديدة من الاتجاه الهادوي) الجارودي (نسبة للجارود زياد بن أبي زياد المنذر العبدي (ت:150 وقيل 160هـ) ليفخرون اليوم في مناهج التعليم الرسمي التي غيّروها بعد سيطرتهم على الدولة في 21سبتمبر/أيلول2014م، بأن أبرز من قاوم ما يصفونه بـ" الاحتلال العثماني الأول" كان الإمام القاسم بن محمد (ت:1026ه/1598م)، على حين أن أبرز من قاوم المرحلة الثانية للعثمانيين أو ما يصفونه بـ" الاحتلال العثماني" كان الإمام الملقّب بـ"المنصور بالله" محمد بن يحيى حميد الدين (ت:1322هـ/1904م)، وكذا ابنه من بعده الإمام الملقّب بـ" المتوكل على الله" يحيى حميد الدين (ت:1367هـ/1948م)، ويلقّنون التلاميذ اليوم عبر تلك المناهج المبدّلة بأن اليمن سميّت منذ ذلك الحين بـ" مقبرة الأناضول"(7)، (8). وبعيداً عن هذا الاستطراد الذي فرضه ذلك الزعم بتناغم المذهب

(6) الكبسي، محمد أحمد، الفروق الواضحة البهيّة بين الفرق الإمامية وبين الفرقة الزيدية(د.م: د.ن، د.ط، د.م، د.ن، 1992/1413)، 61-62.

(7) وزارة التربية والتعليم (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء) الإدارة العامة للمناهج، كتاب التربية الوطنية للصف الخامس من مرحلة التعليم الأساسي(2021/1442) 8، 17.

(8) وأكثر من ذلك أورده الحوثيون في كتاب "الثقافة الوطنية" المقرّر على طلبة التعليم الجامعي، بوصفه – لدى الحوثيين القائمين على وزارة التعليم العالي في صنعاء- متطلباً جامعياً إلزامياً، حيث زاد على ما سبق فوصف العثمانيين بـ"الدولة الاستعمارية"، وبالغ في ذمّها، مكرّراً مقولة " اليمن مقبرة الأناضول". انظر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء)،الثقافة الوطنية(2020د.م: د.ن، 2020)، 51-59.

الهادوي مع المذهب الحنفي في ظل نفوذ الدولة العثمانية؛ فإن ذلك لا ينفي أن سمة الانفتاح المعرفي في المذهب الزيدي الهادوي، إلى جانب عامل الإشكال الكلي في بنية المذهب المشار إليها آنفاً؛ دافع عملي تسبب في تخريج أئمة وعلماء مجتهدين تجاوزوا المذهب، وانتقل تأثيرهم إلى بيئات إسلامية أخرى، بل صاروا أعلاماً على مستوى العالم الإسلامي، أمثال محمد بن إبراهيم الوزير (ت: 840هـ- 1436م)، والحسن بن أحمد الجلال (ت: 1084هـ- 1673م)، ومهدي بن صالح المقبلي (ت:1108هـ-1696م)، ومحمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت:1182هـ-1768م)، ومحمّد بن علي الشوكاني (ت:1250هـ-1834م)[9]. وهم وإن دفعوا جميعا ثمن تحررهم غالياً- كما سترد الإشارة لاحقاً- إلا أنه لا يُنكر أنه لولا تلك السمة في أصول المذهب الزيدي الهادوي لما تمكنوا ابتداءً من البحث والتأهيل حتى بلغوا تلك الدرجة!

اتجاهات الباحثين بين التحوّل والبقاء:

وللإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث حول اتجاهات الباحثين بين تحوّل أولئك المجدّدين من أبناء المذهب الزيدي عن المذهب كليّة، أم بقاؤهم فيه، مع انفتاح على الإطار السنّي فحسب؛ فإنه وفي ضوء ذلك التوصيف المتقدّم من كون الانفتاح المعرفي سمة في المذهب الزيدي الهادوي؛ يمكن للباحث أن يخلص إلى أن ثمة اتجاهين في بحث هذه المسألة، وذلك على النحو التالي:

الاتجاه لأول: المجدّدون: زيديون هادويون:

يرى هذا الاتجاه أن أولئك المجّددين وإن تحوّلوا عن فكر المذهب الزيدي الهادوي وفقهه الخاص، إلى آفاق الفكر الإسلامي وسعته؛ فإنهم لم يخرجوا عن دائرة المذهب بقدر تمثيلهم لتيار الانفتاح على الفكر السنّي في المذهب الزيدي (الهادوي).

من اللافت– ابتداء- أن يتساوق مع هذا الاتجاه منذ وقت مبكّر؛ القاضي العلامة محمد بن إسماعيل العمراني (ت: 1443هـ- 2021م)، الذي يلقّبه البعض بـ" الشوكاني الصغير"، نظراً لمتابعته – في الغالب- اجتهادات الإمام الشوكاني وفقهه، ومدرسته الفكرية بصورة عامة. وقد نُشِرت رسالة صغيرة باسم العمراني، في كتيب صدر عن مكتبة دار التراث بصنعاء، عنوانها (الزيدية باليمن)، بعد أن كان قدّمها - في الأصل- عام 1369هـ -1950م (تقريباً)، لأحد مؤتمرات التقريب بين المذاهب الإسلامية، التي عقدت بالقاهرة،

(9) الأكوع، إسماعيل، الزيدية: نشأتها ومعتقداتها(صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، 1428-2007)، 59.

وحاصلها أنه يتفق وهذه الوجهة، في عدّ سلسلة مجدّدي الفكر الإسلامي باليمن؛ لايزالون في دائرة الزيدية الهادوية التقليدية، وإن انفتحوا بقوّة على الفكر السنّي[10].وهل ظل القاضي العمراني على رأيه المبكّر هذا؟ أم تراجع عنه؟ ليس لدينا جواب محدّد مقطوع به، وإن كان الغالب على الظن مراجعته لذلك، في ضوء جملة أحاديثه ذات العلاقة، وما عاناه من المقلّدة والمتعصبين المنتمين إلى المذهب الهادوي في بيئته، المعادين – علانية- لاتجاه المجدّدين وفكرهم.

أمّا ما يمثّل اتجاهاً علمياً ورؤية تأصيلية لهذه المسألة، بحسب معرفة الباحث الحالي وترجيحه؛ فإن أول من تبنّى هذه الوجهة بقدر من الدراسة الوافية - وليس انطباعاً عابراً، أو مجرّد رأي قيل من آحاد المعاصرين- كان الأستاذ الدكتور أحمد محمود صبحي (ت:1425هـ-2004م)، أستاذ الفلسفة الإسلامية – حينذاك- بجامعة الإسكندرية، ذلك الذي عاش في البيئة الزيدية الهادوية بضع سنوات، حين أعير للعمل أستاذاً بجامعة صنعاء (1976-1980م)، وتفاعل مع البيئة العلمية فيها عن قرب، فخرج بعد ذلك بعمل فكري كبير عن الزيدية، مثّل الجزء الثالث من موسوعته في علم الكلام، وكان له صداه في إطار النخبة الفكرية المهتمة داخل اليمن وخارجه، مع أنه قد سبق هذا العمل عملان علميان سابقان لصبحي ذاته، عن المعتزلة والأشاعرة، وكان قد خصّص في عمله الأخير (عن الزيدية) باباً مستقلاً لمسألة علاقة المجدّدين بالزيدية عنوانه (الاتجاه الزيدي المنفتح على أهل السنّة)، فجعل الفصل الأول منه للوزير، والثاني خصّ به الأمير، أما الثالث فللشوكاني[11]، مع أنه كان قد ذهب إلى مثل هذا الرأي أو قريب منه من قبله، باحثون ومفكّرون آخرون أمثال: الدكتور حسن الترابي (ت: 1437هـ/2016هـ)، في إحدى محاضراته بالولايات المتحدة الأمريكية، في الثمانينات الميلادية، حيث وصف الشوكاني بأنه زيدي شيعي، في معرض تقريره أن السنّة والشيعة متفقون على 95 بالمائة ومختلفون في 5 بالمائة فقط[12]، والدكتور طه العلواني (ت: 1437هـ/2016هـ)، الذي صنّف التتاج العلمي الحديثي لأمثال ابن الوزير وابن الأمير ضمن التراث الزيدي، ويصف ابن الوزير

(10) راجع: العمراني، محمد بن إسماعيل ، الزيدية باليمن، 1369هـ، (د.م: د.ن، د.ت).

(11) راجع: صبحي، أحمد محمود، الزيدية(القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1404-1984)، 435-575. وانظر: تأكيده على رأيه هذا في تعليقه على تعقيب الدكتور عبد العزيز المقالح على كتابه في: المقالح، عبد العزيز، قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة (بيروت: دار العودة، 1982)،69-70.

(12) انظر: زين العابدين، محمد سرور بن نايف ، دراسات في السيرة النبوية (د.م: دار الأرقم، د.ت)، 309.

– مثلاً- بالزيدي[13] . ومضى في هذا الاتجاه كذلك بعض الباحثين الجُدد في رسائلهم العلمية أمثال عادل حيدان في رسالته للماجستير عن الهادوية في اليمن... [14].

وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن هذا الاتجاه كان سبباً في تخفيف الوطأة على المذهب الزيدي الهادوي، حيث كان بعض أصحاب المذاهب الأربعة السنيّة المعروفة يُلحِقون الزيدية الهادوية بالجعفرية الإمامية، بوصفهم جميعاً (شيعة)، ويرون أن الفرق الوحيد بينهما أن الإمامية تحصر الإمامة في اثني عشر إماماً، في حين تحصرها الزيدية في ذريّة فاطمة من أبناء الحسن والحسين، وحسبوا أن هذا نتاج المذهب الزيدي الهادوي المباشر، ولايزال يمثّل – في نظرهم- الاتجاه السائد المعمول به اليوم لدى الزيدية المعاصرة، لكنهم بعد أن اطّلعوا على مؤلفات الوزير والمقبلي والأمير والشوكاني، عدلوا عن وجهتهم تلك[15].

الاتجاه الآخر: المجدّدون متحوّلون إلى الإطار السنّي العام:

أما الاتجاه الآخر فيرى أنه لم تبق ثمّة علاقة لأولئك المجدّدين بمذهبهم الأصلي، وأنهم قد تحولوا كليّاً عن المذهب الزيدي الهادوي، بعد أن نبذوا التقليد، حيث قطعوا صلتهم به، وما نسبتهم إلى الزيدية إلا نسبة بيئية، بحكم المنشأ على المذهب الزيدي الهادوي في مراحلهم الأولى لطلب العلم[16]. ويكاد هذا الاتجاه هو الأغلب، ولذلك يتعذّر تحديده في أفراد من العلماء أو الباحثين.

وقبل أن يبدي الباحث رأيه الخاص في ذلك؛ يرى أنه لابد من تحديد معايير رئيسة ضابطة للتصنيف، سواء في حال مشايعة الاتجاه القائل بالبقاء في إطار المذهب، وأن الامر لايعدو عملية انفتاح زيدية داخلية، أم الذهاب نحو مشايعة الاتجاه الآخر القائل بأن الأمر تجاوز ذلك إلى مغادرة المذهب كليّة، مع بقاء الإفادة منه فحسب، كأي مذهب إسلامي، ولكن دونما التزام أو متابعة تقليدية، لايّ من الأعلام موضع الدراسة.

---

(13) انظر: العلواني، طه جابر، إشكالية التعامل مع السنة النبوية (هرندن- فرجينيا- أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1435/ 2014)، 309-310.

(14) راجع: حيدان، عادل أحمد، الهادوية في اليمن: نشأتها وتطورها مع تحقيق كتاب البراهين الصريحة على العقيدة الصحيحة للإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم بن محمّد (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، رسالة ماجستير، 1431/2010)،21، 517..

(15) الأكوع، الزيدية، 57؛ وانظر: الحوالي، اليمن الخضراء، 105.

(16) لأكوع، الزيدية، 59-60.

معايير تصنيف البقاء في المذهب او التحوّل عنه:

وللإجابة على السؤال الثالث من أسئلة البحث حول معايير تصنيف البقاء في المذهب أو التحوّل عنه؛ فإنه وكي يكون التصنيف مبنياً على أساس موضوعي ليس ثمة ما هو أكثر معيارية من تعريف المذهب لنفسه من خلال أئمته ومرجعياته، ومقارنة مدى قُرب أو بُعد أولئك الأعلام المجدّدين عنه في ضوء ذلك. وعلى هذا فإن المذهب الزيدي الهادوي كأي مذهب آخر يحمل منهجاً أيّاً ما قيل عن تداخل بعض أصوله أو التقاء بعض مصادره ومنهج الاستدلال فيه مع غيره؛ فإنه لايزال يمتلك قسمات محدّدة في جوهرها، و أصولاً عامة معيّنة، سواء من حيث الأصول الفكرية، أم من حيث منهج الاستدلال ومصادر التلقّي، أم من حيث النظرية السياسية (نظرية الإمامة)، ويمكن الإشارة إلى ذلك بما يحقق المقصود في هذا المقام على النحو التالي:

1- الأصول الفكرية للزيدية الهادوية:

من المعلوم أن للزيدية أصولاً فكرية عامة عبّر عنها بعض أئمة المذهب كيحيى بن حمزة (ت: 749ه) بقوله:

"فمن كان على عقيدته في الديانة والمسائل الإلهية والقول بالحكمة، والاعتراف بالوعد والوعيد، وحصر الإمامة في الفرقة الفاطمية، والنص في الإمامة على الثلاثة، الذين هم عليّ وولداه، وأن طريق الإمامة الدعوة فيمن عداهم كان مقرّاً في هذه الأصول فهو زيدي، فهذه هي معتقدات الزيدية التي مصداق اللقب عليها دون المسائل الاجتهادية" [17].

ثم قال بعد تفصيل:" فمن كان جامعاً لهذه الأصول فهو زيدي، ومن خرج عن هذه الأصول فليس بزيدي" [18].

إن هذا النص جليّ صريح في شروط انطباق وصف الزيدي، وعدم انطباقه، فالأصول الفكرية الخمسة المعروفة عند الزيدية الهادوية وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والنبوات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفق شرائط ومواصفات خاصة[19]؛ لا يلتزم بها أولئك المجّددون على نحو ما وردت في المصادر الزيدية، ولا يلقون لها بالاً، بل تجد عقيدتهم الفكرية قائمة على أصول أخرى غير متقيّدة بهذه الأصول وعددها،

(17) ابن حمزة، يحيى، الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيّد المرسلين(د.م: إدارة الطباعة المنيرية، 1348)، 51.

(18) ابن حمزة، الرسالة الوازعة، 52.

(19) راجع: الفضيل شرف الدّين، علي عبد الكريم، الزيدية: نظرية وتطبيق(عمّان: جمعية عمال المطابع التعاونية ،1985/1405)، 40-118.

وتجدهم يقرنونها بالفكر الاعتزالي، ولهم منه موقف سلبي لا يخفى على الدارسين في هذا المجال، ولا يسلّمون ببعض تطبيقات تلك الأصول ومضامينها العملية، بل تراهم يردّون عليها في الجملة، ويحاججون القائلين بها، لكن طبيعة المسائل الكلامية المتصلة بفروع العقيدة، ليست نسقاً واحداً حدّياً، حتى في إطار الفكر السنّي بقسميه الكبيرين الأشعري، ومعه الماتوريدي، والأثري (السلفي)، فثمّة مسائل كلامية، تتصل بالأسماء والصفات، ناهيك عن جملة مسائل أخرى تتصل بفروع العقيدة في جوانبها المختلفة؛ تتباين فيها الوجهات، في إطار المدرسة الواحدة، لظنيّة الأدلة الواردة فيها، واحتمالها لأكثر من وجه، شأنها في ذلك شأن المسائل العملية (مسائل الأحكام)، فهل خرج مجدّدو اليمن ومجتهدوها محلّ الدراسة عن هذا المسار؟ الجواب: لا. ومن ثمّ فمن العسير القول بأن مجرّد احتواء بعض تراثهم على مثل تلك الرؤى والاجتهادات، يبقيهم في دائرة مذهبهم الأصلي (الزيدي الهادوي)، بشقيه الكلامي والفقهي، رمع تأكيد أن المنظومة الكليّة لفكرهم تشهد باختلافهم معه في الجملة.

2- منهج الاستدلال ومصادر التلقي:

ومن جانب منهج الاستدلال ومصادر التلّقي فصحيح أن الزيدية تجعل القرآن الكريم ثم السنة المطهرة مصدرين أساسيين كليينّ، ثم تأتي المصادر الثانوية بعد ذلك[20] كما الأمر لدى السنّة من هذه الزاوية، بيد أن طريقة التعامل مع هذه المصادر لدى كل منهما مختلف، إذ الأصل في الاعتماد الحديثي لدى الزيدية ليس البخاري ومسلم، كأصح المصادر في الإطار السنّي، بل لدى الزيدية مصادرها الخاصة الواردة عن طريق العترة (آل البيت)، مهما تكن قليلة أو محدودة، وذلك كشرح التجريد لأحمد بن حسين بن هارون، وأمالي أحمد بن عيسى، ومجموع زيد بن علي، وأمالي أبي طالب المسمّى تيسير المطالب، وأمالي المرشد بالله، والاعتصام للقاسم بن محمد[21]. نعم تورد الزيدية المصادر السنيّة ضمن ماتورد في بحوثها الفقهية وغيرها، إلى جانب مصادرها الخاصة، ولكنها لا تخرج بذلك عن نمط الاستئناس والمقارنة، وتوسيع أفق القارئ والمتعلّم، وأحياناً قد تورد ذلك على سبيل إلزام (الآخر) السنّي ومحاججته، وهو الغالب، ولاسيما في بعض الحقب والمراحل بالخصوص،لا أنها تورد ذلك على سبيل الاحتجاج والإلزام لذاتها، بما في ذلك ماتعدّه المذاهب السنيّة جميعها مصادر متلقيّة بالقبول والاحتجاج والإلزام في جملتها، أعني ما

(20) المرتضى، محمد بن إبراهيم الحسن، الزيدية والإمامية وجهاً لوجه (صعدة: مركز الهدى، 1998/1418)، 26.

(21)الحوثي، بدر الدّين، الزيدية في اليمن(د.م: دار الزهراء، د.ت، د.ت)، 11.

يُعرف بـ(صحيحي البخاري ومسلم). يقول الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ت:614هـ) في سياق حديثه عن الإمامة وإقامة الحجة على العامّة ويقصد بهم (أهل السُنّة):

"... *فانقطع بذلك شغب المخالفين لنا من العامة، على اختلاف أقوالها، واتفاقها على خلافنا في الإمامة، وقامت لنا الحجة عليها بما ذكرناه، إذ قد احتججنا على العامّة من أقوالها وروايتها، التي لو شكت في سواد الليل وبياض النهار لما شكت فيها، وكيف تشك في أمرٍ صححته ونقلته وزيلته وغربلته* " (22).

وتبعه في الإفصاح عن ذلك أحد أبرز الرموز الزيدية الهادوية الجارودية "الحوثية" المعاصرة، وهو العلّامة بدر الدّين الحوثي (ت:2010م)، مستعملاً حتى وصف "العامّة"، الذي سبقه إليه عبد الله بن حمزة، في وصف أهل السُنَّة.

يقول بدر الدين الحوثي:

" *المذهب السائد في الزيدية هو اجتناب كتب العامّة، أو عدم اعتمادها في الغالب، اتهاماً لكثير من رواتهم، من الفئة الباغية والخوارج، والدعاة إلى بدعتهم، ولكنهم يأخذون منها ما يوافق الحق، تأكيداً واحتجاجاً على المخالف، ومنهم من يرى قبول رواية كافر التأويل وفاسق التأويل، ولكن لا يُعتمد على ما في تلك الكتب، على حدّ اعتماد كتب أهل الحق*" (23) .

وتأمّل في اعتباره المخالف للمذهب من أهل السنّة الذين وصفهم بـ"العامّة" واقعاً بين كافر التأويل وفاسق التأويل – وسيأتي مناقشة هذين المصطلحين في موطنه لاحقاً- ووصفه للمصادر الزيدية وحدها بـ(كتب أهل الحق). أما مصادر أهل السنّة فيلخِّص موقفه منها بقوله:

" *وكتب الزيدية هي التي تُعرِّف بمذهبهم، فلا يعمل بما كُتِب عن الزيدية من كُتُب إلا ما وافق كتبهم المعتمدة*" (24).

وفي هذا السياق يكشف محمد بن إبراهيم المرتضى أحد الباحثين الزيديين المعاصرين(قدّم لكتابه المرجع الزيدي العلّامة مجد الدين المؤيدي (ت: 1428هـ-2007م) بالثناء والإقرار) أنه ناقش أحد المرجعيات الشيعية الإمامية واسمه (آية الله العظمى

(22)ابن حمزة، عبد الله، المجموع المنصوري: العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين، تحقيق: عبد السلام الوجيه)، (صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، 2001/1421)، 1/ 43-44.

(23)الحوثي، الزيدية في اليمن، 13.

(24) الحوثي، الزيدية في اليمن، 9.

محمد علي الطباطبائي) فيما تضمنه كتابه (تهذيب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار) من معلومات خاطئة عن الزيدية، منها إيراد أن المصادر الزيدية تورد المرويات الحديثية (السنيّة) كالبخاري ومسلم وغيرهما مبيّناً – أي الباحث الزيدي- أن الحقيقة خلاف ذلك، حيث للزيدية مصادرهم الخاصة في الحديث والأسانيد، عن أهل البيت كمسند الإمام زيد، وأمالي أحمد بن عيسى، وأمالي المرشد بالله، وأبي طالب، والأسانيد اليحيوية وغيرها، ثم أعقب ذلك بقوله:

"وما رواية الحديث عن أهل السنّة إلا للاحتجاج عليهم من كتبهم مايؤيد مذهب الزيدية، لا للاعتماد عليها" [25] .

ثم أورد الباحث ذاته ماروي عن الهادي وقوله عن البخاري ومسلم:" بينهما وبين الصحة مراحل"[26] ، ثم ماقاله مجد الدين المؤيدي نقلاً عن الإمام عبد الله بن حمزة بما فحواه أن طريقة النقل تعتمد على ماهو صحيح عند الزيدية، أو كان من رواية الخصوم للاحتجاج عليهم، واعتبار اسم الصحيح عَلَمَاً على البخاري ومسلم بمثابة لقب عُرفي، وذلك من التحكم الواضح والتعصب الفاضح، حيث لابرهان عليها، وما أنزل الله بها من سلطان[27]. ولعلّه يشير بذلك إلى قول عبد الله بن حمزة المتقدِّم.

أما المؤيدي ذاته فيفترض أنّ اعتماد أهل السنة للبخاري ومسلم مصدرين صحيحين يعني –بالضرورة- ردّ ماعداهما، ويبني على ذلك حكماً صرّح فيه بأن القول بذلك:

" من التحكّمات الواضحة، والتعصّبات الفاضحة، التي ليس عليها برهان، ولا أنزل الله تعالى بها من سلطان...وهذا على فرض صحة مازعموه لهما من المبالغة في الاحتياط، والتشدّد في الاشتراط، والواقع بخلافه، كما هو معلوم بشهادة الخصوم، ولكن يأبى الحق إلا أن يكون واضحاً ناطقاً، والباطل بالرغم على أصحابه فاضحاً زاهقاً" [28].

والواقع أن مثل هذه المواقف لم تندّ عن الموقف الأصلي لمؤسس المذهب في اليمن، أي الهادي يحيى بن الحسين، إذ هو لا يكترث بصحيحي أهل السنة، أي البخاري ومسلم، ولا يعدّهما من الصحة في شيء، وحين يرد الاستشهاد منه بأحدهما أو بكليهما، فإنما يرد ذلك في معرض المحاجّة للخصم والمجادلة والإلزام، وليس لقناعته بذلك وإيمانه بصحتهما، وهو ما أكّد عليه الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى (ت: 840ه-

(25) راجع: المرتضى، الزيدية والإمامية، 151-155.

(26) المرتضى الحسن، الزيدية والإمامية،30.

(27) المرتضى الحسن، الزيدية والإمامية، 30.

(28) المرتضى الحسن، الزيدية، والإمامية، 30.

1436هـ) الذي روى في كتاب الغايات عن الهادي قوله:

" ولهم كتابان يسمونهما بالصحيحين[صحيح البخاري وصحيح مسلم]، ولعمري إنهما عن الصحة لخليّان"[29].

ويعقّب على ذلك المهدي بقوله:

" ولعمري إنه -أي الهادي- لا يقول ذلك على غير بصيرة، أو كما قال"[30].

بل يذهب المهدي نفسه- بحسب إسماعيل الأكوع- إلى أبعد من ذلك بكثير إذ يقرِّر أنك:

" إذا شئت أن تختر لنفسك مذهباً ينجيك يوم الحشر من لهب النار، فدع عنك قول الشافعي ومالك وحنبل، والمروي عن كعب أحبار، وخذ من أناس قولهم ورواتهم روى جدّهم عن جبرئيل عن الباري"[31].

قال:" وكلام الإمام في روى عنه من كتاب (الغايات)، في ذكر المخالف رواية يقول فيها عن أهل السنة وأبرز مصادرهم المعتمدة:

وهذا عبد الله بن حمزة يؤكّد على ذلك المعنى بقوله[32]:

كم بين قولي عن أبي عن جدّه وأبو أبي فهو النبي الهادي

وفتىً يقول روى لنا أشياخنا ما ذلك الإسناد من إسنادي

وقد تلتقي الزيدية مع التراث السنّي الفقهي - ولاسيما في المذهب الحنفي- في السواد الأعظم من المسائل الفقهية العملية، لكن على سبيل التوافق، وربما لتلمذة الإمام زيد على أبي حنيفة، وليس بسبب وحدة المنهج مع الإمام الهادي، الذي صبغ المذهب بعد ذلك باجتهاداته، أي أن للزيدية الهادوية منهجها الخاص في الاستدلال نظرياً وتطبيقياً. فالهادي لم يعتمد ابتداء على روايات أهل السنة في فقهه، كما فعل الأئمة الأربعة -كما سبقت الإشارة- ومن ثمَّ فإن فقهه قائم على أدلة مرسلة أو موقوفة يرويها عن أسلافه فقط[33].

وللباحث في هذا المجال أن يدرك مدى الخلاف بين المدرستين، من خلال تقرير المرجع الزيدي الأعلى للزيدية المعاصرة في اليمن العلامة مجد الدين المؤيّدي الذي يزعم

---

(29)المقبلي، صالح بن مهدي، المنار في المختار من جواهر البحر الزخّار(بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988/1408) ، 1/ 352.

(30) المقبلي، المنار، 1/ 352 .

(31) الأكوع، الزيدية، 36.

القاسمي، حميدان، مجموع حميدان القاسمي (د.م: د.ن، د.ت)، 170/2.(32)

(33) الأكوع، الزيدية، 36.

بأن العلامة المجدّد محمّد بن إبراهيم الوزير وحده من رجع إلى مدرسة آل البيت فنقل المؤيدي- في معرض التأييد والإقرار- عن من وصفه بـ"الإمام الكبير الصادع بالحق المنصور بالله محمد بن عبد الله الوزير(ت:1307هـ-1889م) قوله:" *"واعلم أنه قد سبق المقبلي من هو أجلّ منه قدراً، وأعلم علماً، الوالد الإمام محمّد بن إبراهيم- رحمه الله- فلا يزال يكرّر في كتبه أنه على معتقد أهله، ولا يخالفهم في مهمات الدّين بخلاف مسائل الفروع، فهي وإن وقع مخالفة في شيء، فقد خالف أهل البيت – عليهم السلام – بعضهم بعضاً، بل خالف الهادي ابناه..."* (34).

ولمّا كان من المتعذّر على محمد بن عبد الله الوزير أو مجد الدّين المؤيدي أو سواهما تجاهل أو إخفاء سمة التحرّر والتجديد البارزتين في تراث الإمام محمد بن إبراهيم الوزير وفكره؛ فقد حاول محمد بن عبد الله الوزير التقليل من شأن ذلك وتصوير الأمر على نحو غفلة عابرة وقع فيها الإمام محمد بن إبراهيم فقال عنه– وفقاً لما أورده المؤيدي:

" ولما كانت يده قوية، ولا منازع له في الأعلمية، ولم يستقم له الجري على منهاج أهله، ولا أمكنه التصريح بمخالفتهم، جاء بالتخاليط، والترميم، والتلفيق في المسائل، والترقّب لأي لفظة، أو شبهة، أو دلالة من علوم أهله، أو من قول أعدائهم إلى قوله: [يقصد قول محمد بن عبد الله الوزير] فيجعله حجته لما يرويه، ويسلك بزعمه تلك الطريقة، وأنها أوضح محجّة إلى قوله:[أي محمد بن عبد الله الوزير] ومدار احتجاجه بأحاديث الخصوم لأهله، أمّا [هكذا] حقاً، أو لزوماً، وتناسى ما رُوي عن الخصوم إلى قوله: فيما اتفق عليه الفريقان، وتناسى تأصيلهم، وتقريرهم أن الداعية إلى المذهب وبدعته لايُقبل، ولا دليل له على ذلك إلا مجرّد أنّهم أهل السنّة وأهل الصحاح، حتى أضاف تلك البدع إلى الصدر الأول، بدليل اتصال السند، وتناسى أن من طهرهم الله تطهيراً، وقرنهم بالكتاب العزيز، وأمر بالتمسّك بهم، وأمّن الأمّة من الضلال وشبههم بسفينة نوح، وباب حِطّة، وجعلهم الشهداء، وأهل الاجتباء والاصطفاء، وشرع لهم الصلاة مع أبيهم صلى الله عليه وآله وسلّم بكل تشهد، لم يقبلوا أولئك الخصوم، ولا رفعوا لرواياتهم رأساً، فكيف يُحتج عليهم بروايات خصومهم؟" (35).

(34) المؤيدي، مجد الدّين، لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار (صعدة: مكتب التراث الإسلامي، 1414/1993)، 2/ 102. ومما يجدر التنبيه عليه أن هذا ما نقله المؤيدي عن محمد بن عبد الله الوزير- في معرض الإقرار- وليس هو نصّه المباشر كما يوهم بذلك محمد بن إبراهيم المرتضى صاحب كتاب الزيدية والإمامية وجها لوجه، 149.

(35) المؤيدي، جوامع الأنوار، 2/ 103-104.

ويستنتج المرء من خلال تلك المحاولة المنقولة عن الوزير (محمد بن عبد الله) – وفقاً للمؤيدي- السعي نحو تغيير الصورة التحررية التجديدية للوزير (محمّد بن إبراهيم)، وكأن كل من اختلف مع بعض مقرّرات المذهب، وأفكار بعض مرجعياته، إنما اختلف كليّة مع الخليفة الراشد الإمام علي وبنيه الشهيدين: الحسن والحسين، وزوجه فاطمة الزهراء، والإمام زيد بن علي- رضي الله عنهم أجمعين- بل اختلف مع الحق المطلق الذي لا سواه حق، مع أن كل رجال التجديد ورموزه من الزيدية المتحوّلين إلى رحاب الفكر الإسلامي العام، بناء على بحث ومراجعات، ما برحوا يردّدون القول ذاته في حبهم لعلي وولديه وفاطمة وزيد وسواهم -رضي الله عنهم أجمعين- ودفاعهم عن منهجهم، بعيداً عن احتكار هذا المذهب أو الرمز فيه أو ذاك، أو أن فهمهم لمنهج الإمام عليّ وولديه وفاطمة وزيد، هو المنهج الحق لا سواه، ولبعض أولئك المجدّدين في ذلك المؤلفات ناهيك عن المقالات، وحاصلها إجلالهم لأولئك الرموز المؤسسين، والمضي على منهجهم الكلّي، وإن اختلفوا بعد ذلك كليّاً أو جزئياً، مع من عداهم، ولهذا فهم يفصلون بين رموز أهل البيت النبوي الأول، وحتى زيد بن عليّ، وبين من جاء بعدهم، بعد ذلك. ولهذا: كيف يوصف أولئك المجدّدون بأنهم لايزالون في إطار المذهب الزيدي، إذا كان المرجع الأعلى للمذهب في عصرنا العلامة المجدّدي لا يعترف إلا بواحد منهم على ذلك النحو- وفقاً لما ساقه عن محمد بن عبد الله الوزير في معرض التأييد والإقرار-؟

وأغرب من ذلك قول محمد بن إبراهيم المرتضى -من المعاصرين- عن الإمام الأمير الصنعاني في كتاب له قدّم له العلامة المؤيدي بكل مايعنيه معنى التقديم من إقرار وتأييد للكتاب في جملته – على الأقل-:

" وأما البدر الأمير، وإن ثبت أنه خالف أسلافه وآباءه من أهل البيت الطاهر-عليهم السلام- في بعض المسائل، ولكنه لابد من العرق الهاشمي أن ينبض فيه"[36]، ثمّ يورد المرتضى أبياتاً للأمير يستخلص منها اعتزازه فيها بانتمائه إلى السلالة الهاشمية وحبّه للآل[37]، ليكتشف بعد ذلك العرق الهاشمي الذي لابد له أن ينبض، أما الشوكاني فيجرّده من ذلك كلّه، لا لسبب سوى أنّه لاينتمي إلى السلالة الهاشمية، ومن ثم فلا عرق ينبض فيه! كما تشير العبارة التالية التي جاءت في هذا السياق. يقول المرتضى:

" أما الشوكاني فليست له آثار تدل على تمسكه بالزيدية أو الولاية ماخلا رسالة أسماها العقد الثمين في وصاية أمير المؤمنين، وكأنها إنما ألفت لإسكات الذين يتهمونه

(36) المرتضى الحسن، الزيدية والإمامية، 151.

(37) انظر: المرتضى الحسن، الزيدية والإمامية، 151.

بالزيغ والانحراف عن آل محمد – عليهم السلام-" [38].

وهكذا بتفسير عِرقي سلالي عاطفي، يعتمد فيه صاحبه على عنصر (الجينات) وحدها، يَمنح هذا العالم امتياز حب آل البيت، ويَسلبه عن آخر، لأنه لاينتمي إلى الجينة ذاتها، وبذلك يضرب منهجاً فكرياً كلياً للأمير، فيصادر النزعة الشهيرة التحرّرية المعروفة عنده، تلك التي تمت الإشارة إلى طرف منها، حين أوردتُ قصيدة إسحاق بن يوسف، وفيها تلخيص الجدل الدائر حول تماسك المذهب ومنطقه وحجته، وحاصلها اتهام المذهب الزيدي الهادوي بـ(الهلامية)، فجاء تأكيد الأمير على ذلك بقصيدة مماثلة ضمنها الجواب على من ردّ على قصيدة إسحاق بن يوسف. ثم إنَّ دعوة الأمير في كل مناسبة إلى معايير الحرية والعدالة والمساواة بين العباد تعدّ من السمات الأبرز في شخصيته العلمية والفكرية والتربوية، فأنّى يمكن تغييرها بمجرّد أمنية عنصرية سلالية عاطفية كل معتمدها توارث (الجينات) في الفكر والسلوك، وليس في الجوانب الحيوية والعضوية فحسب. وثمّة حادثة شهيرة تؤكِّد ذلك المنزع التحرّري التجديد في فكر الأمير تروى عنه بعد أن ألغى من إحدى خطبه بالجامع الكبير بصنعاء ذكر بعض أئمة اليمن، كما جرت العادة في خطبة الجمعة، فثارت عليه ثائرة بعض عوام، وفيهم بعض أقارب الإمام المهدي العبّاس، مما دفع الإمام للأمر بالقبض عليه، مع المثيرين للفتنة، فخاطب الأمير رسول الله – صلى الله عليه وسلّم بقوله[39]:

فإنّي قد أوذيت فيك لنصرتي لسنّتك الغراء في البرّ والبحرِ
وكم رام أقوام وهمّوا بسفكهم دمي، فأبى الرحمن نيلي بالضرّ

وعلى إثر تلك الخطبة قام علماء من بني العنسي من أهل (بَرَط) ببعث رسالة إلى علماء (حُوث) يستفزّونهم فيها للوقوف ضدّ الأمير . والغريب أنّه رغم التحريض الشديد تجاهه، فقد كان ردّ علماء (حُوث) مفاجئاً، حيث وقفوا إلى جانب الأمير، وأثنوا عليه، بوصفه عالماً مجتهداً نادراً في أهل زمانه، يحق له أن يخرج عن بعض المألوف، بحكم علمه واجتهاده وتأهيله.ورفضوا كل اتهامات علماء بني العنسي. ومما جاء في جواب علماء (حُوث) عليهم قولهم:

" ومن القاعدة الضرورية أنّ من تحصّلت (له) هذه الشروط أن يحرم عليه التقليد، لأحد من أهل البيت عليهم السلام وغيرهم، وهذا الشخص ممن وفّر الله فيه هذه الشروط، فلاينبغي أن يُعترض عليه في شيء مما أدّى إليه نظره الثاقب. وأراكم[هكذا] منه ماتنقمون

(38) المرتضى الحسن، الزيدية والإمامية، 159.

(39)انظر: الأكوع، الزيدية، 45.

منه إلا شرعية الرفع والضمّ التأمين، وشرعية هذه معلومة من السنّة النّيرة، وقد قال بالرفع كثير من العلماء من أهل البيت وغيرهم" [40].

تُرى: هل كان للإنتاج المعرفي للعلامة الإمام الأمير الصنعاني أو سواه من رجال التجديد في اليمن أن ينتشر على ذلك النطاق في العالم الإسلامي، بما فيه بعض المناطق المشتهرة بالحساسية البالغة من كل رائحة أو بيئة تشيّع، لو ظل فيه ذلك العِرق الذي يباهي به المرتضى؟!

ألم يطّلع صاحب هذا القول على قصيدة الأمير التي يقول فيها[41]:

إنّي ومن بيت الإمامِ عصابةٌ في العدّ قد زادوا على الآلاف
مسترزِقُون من الرعايا ليتهم قنعوا بأكل فرائض الأصناف
بل يأخذون من الرّعايا كلّ ما يحوونه كُرها بلا استنكافِ
أتظن من منكم يلي أمر الورى يلقى قرابَتَه بلا استخفاف
لا بل يقول عطاهُمُ لي لازمٌ بل ذلك المقصود في استخلافي
أُعطي الصغير مع الكبير مُعَمَّماً ذات الخِمَار وربّة الأشناف
وإذا أراد خلاف هذا أشعلوا في الأرض نَارَى فتنةٍ وخلافِ
أعني بهم من يزعمون بأنهم رأس الورى والنّاس كالأخْفَافِ

وقوله[42]:

تسمّى بنور الدّين وهو ظلامه وهذا بشمس الدِّين وهو له خسفُ
وذا شرف الإسلام يدعوه قومُه وقد ناله من جوره كلّهم عسفُ
رويدك يامسكين سوف ترى غداً إذا نُصِب الميزان وانتشر الصحفُ
بماذا تسمّى هل سعيد فحبّذا أو اسم شقي بئس ذا ذلك الوصفُ

ولعلّ مثل هذه الصرامة في شخصية الأمير، والقوّة في سبيل الحق والحرّية والكرامة؛ ما دفع ببعض الأئمة المتسمين بطغيان داء العنصرية السلالية، كالإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدِّين (ت:1904م)، ليردّد في بعض مجالسه مقولة" محمد بن إسماعيل الأمير، ليس منّا أهل البيت"، ومقولة:" إن الأمير أفسد ثلاثة بيوت عظيمة في اليمن، بيت المتوكّل بشهارة، وبيت شرف الدِّين بكوكبان، وبيت إسحاق بصنعاء"[43]. ومقصوده

(40)راجع : رسالة علماء بني العنسي إلى أهل حوث وجواب أهل حوث عليهم في : الأكوع، الزيدية، 48-52.

(41) انظر: أحمد، قاسم غالب وآخرون، ابن الأمير وعصره: صورة من كفاح شعب،(د.م: د.ن، د.ت)، 5.

(42) أحمد وآخرون، ابن الأمير، ابن الأمير، 42.

(43) أحمد وآخرون، ابن الأمير، 13.

بالإفساد هنا بث الفكر السنّي، بين أفراد تلك الأسر بالخصوص، وتنويرهم بالدليل، من الكتاب الكريم والسنّة المطهرة، وتحريرهم من ربقة التقليد[44].

ولو أن شخصية الأمير الصنعاني كانت على ذلك النحو من المنزع السلالي الذي تمنّاه المرتضى ومن أقرّه لما اختاره أبرز ثوار اليمن الكبار كالقاضي محمد محمود الزبيري الملقّب بـ(أبي الأحرار) (ت:1965م)، أو القاضي المناضل عبد السلام صبرة (ت:1912م) أو الشهيد العظيم– على حدّ وصف القاضي صبرة- أحمد المطاع(ت:1948م)، أو الدكتور الأديب الشاعر عبد العزيز المقالح (ت: 2022م) نبراساً ليستشهدوا به على التحرّر والتجديد ورفض العنصرية الضيّقة، دون سواه في سلسلة مجدّدي اليمن، ولاسيما من الهاشميين الأحرار، فوصفه الزبيري بأنه:" قطب من أقطاب العلماء الهاشميين الأحرار، ويمثِّل النضال النبيل ضدّ النزعة الإمامية المتعصبة، وقد عانى خطوباً كثيرة في عهد المتوكل على الله القاسم بن الحسين، ثم المنصور الحسين بن القاسم، ثم في أيام المهدي العباس بن الحسين" [45]، مشيراً إلى محنة الأمير حين كان خطيباً في الجامع الكبير بصنعاء، ودخول يوسف العجمي القادم من إيران على خط المؤامرة، بذريعة العداء لآل البيت" [46].

أما القاضي عبد السلام صبرة فربط بين الأمير والمطاع قائلاً عن الأول:" وفي البدء أقول إنني كلما ذكرت أو قرأت له [يقصد للأمير]تذكرت معه الشهيد العظيم أحمد بن أحمد المطاع هذا العلامة الكبير الذي يعترف له كل النابهين الذين عاشوا عصر ما قبل الثورة الدستورية 1948م، واشتركوا في أحداثها أنه كان المحرّك الأول للتغيير، وصاحب الدور الكبير في تحريك العقول الراكدة، وفي إيقاظ الضمائر النائمة... ولا أبالغ إذا قلت إن احمد المطاع كان أستاذي وأستاذ زملائي في التعريف بعظماء التاريخ في فترات متعاقبة من تاريخ اليمن أمثال العَلَم الشامخ والبدر المنير محمّد بن إسماعيل الأمير رحمه الله وطيّب ثراه، وجعل الجنّة مأواه، فقد كان النجم الذي أشرق بنوره على سماء اليمن المظلم، والذي أضاء بنوره الطريق لكثير ممن كتب الله لهم الانعتاق من قيود التقليد الأعمى والتعصّب المقيت..."" [47]. وأشار صبرة إلى تلك القصيدة التي أجاب فيها الأمير على من

(44) غالب وآخرون، ابن الأمير، 13.

(45)الزبيري، محمد محمود، الإمامة وخطرها على وحدة اليمن (صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة، 1425/2004)، 19.

(46)الزبيري، الإمامة وخطرها، 19.

(47) عبد السلام صبرة من مقدّمته لكتاب: زبارة، محمد عبد الله، محمد بن إسماعيل الأمير: رائد مدرسة الإنصاف في اليمن(د.م:، د.ن، 2007)، 11.

تساءل عن حيرته عن المذهب الزيدي الهادوي، كما أشار إلى مدى الاهتمام الخاص الذي كان يوليه المطاع لها، وحرصه على نشرها وتكرارها والتركيز على بعض أبرز الأبيات فيها، لكشف حقيقة التعصب وخطر التقليد ودحض الخرافة، بسبب ضعف الاهتمام بالعقل" [48].

وأمّا الدكتور عبد العزيز المقالح فكثيراً ما يشيد بإعجاب بالغ بالأمير الصنعاني ومن قبله الوزير والجلال والمقبلي ومن بعدهم الشوكاني بوصفهم مجدّدين مستنيرين، وذلك في كتاباته ذات الصلة، ولعل من أبرزها بالخصوص كتاب (قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة)، ،مصرّحاً بمغادرتهم جميعاً المذهب الزيدي[49].وعن الأمير الصنعاني الذي يصفه بالقمّة الثانية، بعد محمّد إبراهيم الوزير، يقول المقالح:" لقد خرج من نفس صفحات الكتاب الزيدي شاهراً سيف الدِّين والفكر والشعر، في وجوه المتعصبين والظالمين، ودعاة الشعوذة والأباطيل اللاعقلية، وزاد عن سلفه العظيم، ابن الوزير، في اشتداد مقاومته للسلطة المتجبّرة، ولعلّه أول من أطلق على الإمامة في عصره صفة " الملك العضوض". وكان في كتاباته وفتاواه الدينية شديد القسوة بالظلم والظالمين، وما تكاد تخلو رسالة من رسائله، ولا كتاب من كتبه من صفحات يندّد فيها بالطغاة والعابثين بالبشر من متسلّطين ومتحكّمين"[50]. ثم نرى المقالح لا يبرح يثني على الأمير وشجاعته وجلده في مواجهة طغاة عصره بأساليب الشعر والنثر [51].

ويبقى السؤال عن سرّ تخلف نبض ذلك العرق بالأمس- وفقاً لتعبير المرتضى سابقاً لدى الإمام (ت: 1100هـ) - على سبيل المثال- ذاك الذي قاوم كل نزعات الظلم والتسلط باسم الآل في زمنه.

ويبرز في هذا العصر عدد غير قليل من المنتمين عرقياً إلى السلالة الهاشمية لمواصلة ذلك المسار في التحرّر ورفض المنزع السلالي والتقليد المذهبي، لعلّ من أشهرهم العلّامة الدكتور عبد الوهاب بن لطف الديلمي(ت: 2021م) الذي ردّ على شقيقه أحمد المتمذهب بالزيدية الهادوية، حول القضايا ذاتها، على نحو صريح ولافت، في مؤلّف كامل له بهذا الشأن عنوانه (جناية أدعياء الزيدية على الزيدية)[52].

ومثل هذه المواقف عن العلماء الزيدية اليمنيين الذين درسوا المذهب الزيدي،

(48) صبرة، مقدّمة لكتاب، 12-13.

(49) المقالح، قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، 54.

(50) المقالح، قراءة، 57.

(51) المقالح، قراءة، 57-59.

(52) راجع التفاصيل في: الديلمي، عبد الوهاب، جناية أدعياء الزيدية على الزيدية(صنعاء: دار النشر للجامعات، 2012/1433م).

وأخذوا بتشجيعه على الاجتهاد ونبذ التقليد، فحقق بعضهم ذلك، لم تمرّ دائماً بسلام، إذ وجد أولئك المجتهدون أنفسهم غالباً في مرمى اتهام عنيف، من قِبَل علماء الزيدية الآخرين الذين آثروا التقليد. وهؤلاء الأخيرون وإن كان فيهم مجتهدون - بلا ريب- أمثال العلّامة مجد الدّين المؤيدي بيد أنّهم باجتهادهم لم يتجاوزوا إطار مذهبهم، إذ نبذوا مسلك الاجتهاد الذي يفضي إلى نتائج كليّة، تتيح التحرّر من ربقة المذهب، على نحو ما قام به الوزير، ثم المقبلي، ومن بعدهما الأمير والشوكاني- على سبيل المثال- وذلك إنما يؤكّد أن سمة إتاحة الاجتهاد المطلق لدارسيه المؤهلين، تلك التي كان قد اشتهر بها المذهب الزيدي الهادوي؛ ظلت نظرية، كأيّ نظرية تبحث عن بيئة مناسبة للتطبيق، ويظهر أن ذلك كان في الأزمنة المتقدّمة من تاريخ المذهب الزيدي أكثر وضوحاً وتطبيقاً، لا أن ذلك استمر عبر تاريخ المذهب ومراحله، كعملية منهجية متصلة مطردة، بدليل مثل هذا الموقف المليء بالضيق والحنق من فقيه مجتهد بحجم المؤيدي.

ذلك المعنى في كون الاجتهاد المطلق ظل نظرية أكثر منها تجسيداً وواقعاً عملياً معاشاً صرّح به الإمام الشوكاني بقوله:

" وما ذكرنا فيما سبق من أنه كان في الزيدية والهادوية في الديار اليمنية أولوا إنصاف في هذه المسألة بفتح باب الاجتهاد فذلك إنما هو في الأزمنة السابقة، كما قررنا فيما سلف. وأمّا في هذه الأزمنة فقد أدركنا منهم من هو أشدّ تعصباً من غيرهم، فإنهم إذا سمعوا برجل يدّعي الاجتهاد، ويأخذ دينه من كتاب الله وسنة رسوله –صلى الله عليه وآله وسلّم- قاموا عليه قياماً تبكي عليه عيون الإسلام، واستحلوا منه ما لا يستحلونه من أهل الذِمّة من الطعن واللعن والتفسيق والتنكير والهجم عليه إلى دياره، ورجمه بالأحجار، والاستظهار، وتهتك حرمته. وتعلم يقيناً لولا ضبطهم سوط هيبة الخلافة أعزّ الله أركانها، وشيّد سلطانها؛ لاستحلّوا إراقة دماء العلماء المنتمين إلى الكتاب والسنة، وفعلوا بهم ما لا يفعلونه بأهل الذِمّة، وقد شاهدنا من هذا مالا يتسع المقام لبسطه" (53) .

ومع تأكيد القاضي المؤرّخ إسماعيل الأكوع (ت:1429/10/22هـ الموافق 2008/10/21م) لمزية فتح باب الاجتهاد في المذهب الزيدي لمن حذق علومه وأتقن فنونه، على خلاف غيره من المذاهب الإسلامية(54)؛ إلا أنه يعود ليقول:

" على أنه وإن صار الاجتهاد مبدأً معروفاً في المذهب الزيدي إلا أن من أخذ به،

(53)الشوكاني، محمد بن علي، القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد (بيروت: دار الكتب العلمية، 1930/1348)، 29-30.

(54) الأكوع، الزيدية، 42.

ومال إليه، وحققه في نفسه؛ لم يسلم من شرور غائلة علماء الزيدية المقلّدين وأتباعهم، لأنه يشق عليهم ترك التقليد، وخروج المجتهد من مذهبهم، والاشتغال بأحكام الكتاب والسنة النبوية، ولهذا فإنهم يجعلونه هدفاً يفوّقون إليه سهامهم، فيرمونه بالنّصب وبُغض أهل البيت، ليثيروا عليه سخط عامة الناس، ويلفقون عليه تهماً لا أساس لها من الصحة والواقع، ليجعلوا منه عبرة للمعتبر، فيردعوا به من عنده الرغبة للعمل بالكتاب وصحيح السنة، فيكفّ عن ذلك"[55]، ثم استشهد بسلسلة المجتهدين المجدّدين اليمنيين بدءاً بمحمد بن إبراهيم الوزير، مروراً بالأمير الصنعاني، وانتهاءً بالشوكاني[56].

وفي ضوء ما تقدّم يتأكّد مدى التباين بين المصادر المعتمدة لدى فقهاء المذهب الزيدي الهادوي وائمته، عنها لدى أئمة التجديد محلّ الدراسة، حيث اعتماد هؤلاء الأخيرين الصريح الواضح على منهجية الاستدلال وفق الموجهات السنيّة، وتطبيق ذلك فعلياً على جملة التراث السنّي والشيعي.

3- النظرية السياسية (نظرية الإمامة):

اتسمت الزيدية الهادوية إلى جانب ماتقدّم بنظريتها السياسية (نظرية الإمامة) التي تمثّل أصلاً كليّاً من أصول المذهب، شأنها في ذلك شأن كل فرق الشيعة من هذه الناحية، على خلاف النظرية السياسية عند أهل السنة التي تقوم لدى جميع مذاهبها على الشورى، أما لدى الزيدية الهادوية فترتكز على نظرية الحق الإلهي، أي النص، ومبدأ حصر الحكم في البطنين (ذريّة الحسن والحسين)، والخروج بالسيف، وذلك من أسس المذهب، وسماته الجوهرية. وإذا كان الحصر في البطنين معروفاً بداهة في المذهب؛ فإن الخروج بالسيف شرط أساس وضروري كذلك لاكتمال شرعية الإمامة، خاصة أن بعض الباحثين يذهب إلى أنه لا تقيّة لدى الزيدية[57]" لذلك يصرّح المرجع الزيدي مجد الدين المؤيدي أن مبدأ الزيدية إنما يقوم على أساس الخروج بالسيف، ومن لم يفعل ذلك فلا يستحق شرف الانتساب إلى الزيدية[58].ونقل عن أبي طالب يحيى بن الحسين بن هارون الحسني في كتابه (الدعامة) في سياق حديث الحسني عن فضل الإمام زيد بن علي وإجماع الأمة عليه قوله: *" إنّ الإمام منّا أهل البيت المفروض علينا وعليكم وعلى المسلمين، من شهر سيفه،*

(55) الأكوع، الزيدية، 43.

(56) الأكوع، الزيدية، 42-43.

(57) الغرّاوي، سامي الغريري، الزيدية بين الإمامية وأهل السنة: دراسة تاريخية تحليلية في نشأتها وظهورها وعقائدها وفرقها (د.م: مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، 1426/2006)، 592.

(58) المؤيدي، مجد الدِّين، من تقديمه لكتاب علي شرف الدين، الزيدية: نظرية وتطبيق.

ودعا إلى كتاب ربه، وسنّة نبيه، وجرى على أحكامه، وعُرف بذلك، فذلك الإمام الذي لاتسعنا وإياكم جهالته. فأمّا عبد جالس في بيته، مُرخٍ عليه ستره، مغلق عليه بابه، يجري عليه أحكام الظالمين، لا يأمر بمعروف، ولا ينهى عن منكر، فأنى يكون ذلك إماماً مفروضة طاعته؟ " (59).

ومن قبل ذلك قال الإمام يحيى بن حمزة:

" وإذا قالوا بالنص على الأئمة الثلاثة والدعوة والخروج في أولادهم، وهو طريق الإمامة خرجوا عن رأي المعتزلة..." (60). ويقصد بالأئمة الثلاثة: علياً وبنيه (الحسن والحسين).

وهنا لا مناص من الإشارة إلى أن هذا الأمر ألصق بالمذهب الهادوي، وليس له تلك الصلة العضوية بالإمام زيد ومذهبه الأصلي، على نحو ماتصوّره به الهادوية عبر تاريخها، وللباحث أن يؤكّد أن الخروج على الحكّام الظلمة، وإن كان من أبرز ما اشتهر به الإمام زيد؛ فليس ذلك متلازماً مع القول بأن الخروج بالسيف شرط من شروط الخليفة أو الحاكم، لينال الشرعية السياسية. ويستنتج هذا بوضوح من خلال ذلك النقاش الذي جرى بين زيد وبعض أتباعه من أهل الكوفة، الذين اشترطوا عليه قبل القتال معه أن يتبرأ من أبي بكر وعمر، وحين أبى ذلك، وذكرهما بخير، سألوه:" فلِمَ تقاتلهم إذن؟" فأجابهم " إن هؤلاء ليسوا كأولئك. إن هؤلاء ظلموا الناس وظلموا أنفسهم..." (61). وهنا يتبين أن مفهوم الخروج عند زيد ليس على نحو شرط شرعية الخلافة، حتى من غير سبب حقيقي، كما تقول الهادوية، وذلك واضح من ردّه عليهم، إذ أقرّ بمشروعية خلافة أبي بكر وعمر لعدالتهما، وأنكر مشروعية حكم هشام بن عبد الملك ومن على شاكلته من الأمويين، لأنهم ليسوا على نهج الشيخين في العدالة، لا لسبب نسبي، ودون أن يطالب بالخروج عليهما، بل إننا نجد موقفاً إيجابياً لزيد من أمثال الخليفة عمر بن عبد العزيز بالخصوص، للسبب ذاته، دون أن يشترط فيه شرط البطنين، وأن يدعو للخروج عليه، ولذلك فشرط السيف والخروج على نحو ما يصوّره به المذهب الهادوي، غير لازم في حق الإمام زيد.

وبناء على ذلك فلا نعلم أن مجددي اليمن بدءاً من الوزير ظلوا ملتزمين بمفهوم

(59) المؤيدي، مجد الدّين، التحف شرح الزلف (صنعاء: مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997/1417)، 69.

(60) ابن حمزة، الرسالة الوازعة، 52.

(61) أبو زهرة، محمد، الإمام زيد: حياته وعصره- آراؤه وفقهه (القاهرة: دار الفكر العربي، 2005/1425)، 62.

الخروج على الحاكم بالسيف على نحو ما هو مقرّر عند الهادوية، حتى بعد تحوّلهم إلى الإطار السنّي. نعم إنهم - وبعضهم بالأخصّ- لايجارون ما قد يقع فيه بعض آحاد علماء المذاهب السنيّة أو (السلفية الأثرية بالخصوص) المنتسبين إليها في القديم أو الحديث، من حيث تبرير طغيان الحاكم، وتصوير بعضهم أن النصح العلني له، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، وقول كلمة الحق في غيابه أو حضوره، كل ذلك مما يعدّ من ضروب الخروج عليه! لكنّ أيّاً من علماء التجديد والإصلاح اليمنيين أولئك، كما أنه لا يقول بشيء من ذلك التبرير للطغيان؛ فإنه في الوقت نفسه لا يجيز الخروج المسلّح على الحاكم، ومن ثمّ فكيف يُقال: إنهم لايزالون في الإطار الزيدي الهادوي مصنّفين، مع أنهم لايؤمنون بالخروج بالسيف ابتداء؟!

والواقع أن مسألة الخروج بالسيف هذه غدت مسألة بدهية في التراث الهادوي[62]، ولكنها جرّت الأمة إلى صراعات ومهالك وضعف استقرار، يل إلى حروب وانتهاكات وانتقامات يرثها الخلف عن السلف والجيل اللاحق عن السابق.

ترجيح اتجاه التحوّل إلى الإطار السنّي العام:

بعد كل ما تقدّم من عرض ومناقشة لكل واحد من المعالم الثلاثة في المذهب الزيدي الهادوي؛ فإن من العسير – من وجهة نظر الباحث- القول بأن أولئك المجدّدين لايزال يمكن توصيفهم في إطار الانتماء إلى المذهب الزيدي أو الهادوي، هذا على الرغم من أن بعض الباحثين مثل محمد أحمد الكبسي استثنى العلّامة الحسن الجلال من هذا التصنيف، فجعل له خصوصية نِسْبِية من هذه الناحية، فربما اختلف منهجه عن منهج الوزير والمقبلي والأمير والشوكاني نِسبياً، نظراً لأن أولئك تحرّروا من ربقة المذهب كليّة، أمّا الجلال فهو- كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين- مع تحرّره لم يزل منتمياً بالجملة إلى المذهب الزيدي، فقد " اختار لنفسه طريق الاجتهاد، مع انتمائه إلى المذهب الزيدي، مذهب أهل البيت"[63]، والأدق – حسب الدكتور أحمد عبد العزيز المُليكي- أن يُقال: إن الجلال دون الأربعة المجدّدين الآخرين (الوزير والمقبلي والأمير والشوكاني) " في نزعته التحرّرية، فهو وإن فاق بعضهم في إنتاجه العلمي، فقد كان واقعاً – إلى حدّ ما- تحت تأثير الحياة السياسية السائدة في عصره، سياسياً واجتماعياً وثقافياً" [64]، هذا على الرغم من أن يحيى

(62)المؤيدي، من تقديمه لكتاب علي عبد الكريم الفضيل شرف الدين، ص هـ.

(63) الكبسي، الفروق الواضحة، 102.

(64) المُليكي، أحمد عبد العزيز، الحسن بن أحمد الجلال: حياته وفكره (صنعاء: جامعة صنعاء)، 2005م)، 5.

بن الحسين بن القاسم زعم أن الجلال كان على مذهب داوود الظاهري (ت:270هـ)، بل زاد فنسب إليه آراء بعضها جدّ غريب على مذهب الظاهري وغيره من مذاهب أهل السنة والزيدية بكل فرقها، بل يبدو شاذاً كإباحته جواز المتعة، ثم أشار إلى أن الجلال يتفق مع الخوارج في عدم اشتراط القرشية، وأن ذلك في جميع الناس، عربي وعجمي، على سواء، وإنما يشترط فيهم التقوى[65]، وبذلك فيغدو الجلال- وفقاً لهذا الرأي- مخالفاً للزيدية الهادوية في أبرز مسألة عُرفت بها، وهي عدم اشتراط البطنين في الحكم، غير أن عدم إسناد ابن الحسين ذلك إلى مصدر بعينه للجلال، لا يبعث على الاطمئنان إلى صحّة النسبة إليه بيقين، في ضوء ما عُرف به لدى بعض الدارسين الآخرين. وأكثر من ذلك يذهب عبد العزيز المقالح إلى أن استبعاد بعض الباحثين مثل الدكتور أحمد صبحي صاحب كتاب الزيدية إدراج شخصيتي الحسن الجلال وصالح بن مهدي المقبلي ضمن الشخصيات التي وصفها صبحي بأنها من الشخصيات الزيدية المنفتحة على تيار أهل السنّة – وقد مرّ بنا ذلك في موضعه- ؛ فإن ذلك يرجع – بحسب المقالح- إلى أن" من الصعب إدراجهما تحت هذا التيار السلفي، أو حشرهما مع أهل السنّة بالسهولة التي تمكّن بها من إدراج الثلاثة الأسماء السالفة الذكر"[66]. ويقصد بالثلاثة: الوزير والأمير والشوكاني. والواقع، ولم يفصح المقالح عن الأسباب الحقيقية التي دفعته لذلك الاستخلاص، واعداً بأن يخصص لتعليل ذلك دراسة مستقلة عن " الجلال"، لكن من الواضح أنها لم تتم فعلياً، او على الأقل لم تخرج ضمن ما نُشِر!

وإذا لم يسلّم للقول بان الحسن الجلال لم يغادر المذهب الزيدي كليّة، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين- حسبما تقدّم- فإن من العسير القول- من باب أولى- بأن الجلال والمقبلي لم يتحوّلا إلى الإطار السنّي العام، بل هما كذلك، وفق ما يؤكّده نتاجهم الفكري والفقهي، لكن ذلك لا يستلزم استنتاج أنهما- أو حتى المجدّدون الثلاثة الآخرون-؛ أصبحوا متماهين مع أيّ من المذاهب السنيّة التقليدية الأربعة، أو سواها، أمّا بروز آراء لأيّ منهم سلباً أو إيجاباً – وبالأخص للجلال والمقبلي- تبدو خارج سياق الفكر السنّي التقليدي؛ فذلك استثناء لايؤذن بإصدار حكم عام وحاسم، بأنهما لم يتحوّلا إليه بالجملة – على الأقل-.

ومع التأكيد على أن ذلك لايعني تنكّرهم للمذهب الزيدي وعلمائه ورموزه، أو أنّهم

(65) أمة الغفور الأمير، بهجة الزمن في تاريخ اليمن ليحيى بن الحسين بن القاسم (صنعاء: جامعة صنعاء، كلية الآداب، أطروحة دكتوراة، 2004)،2/354-355.

(66) المقالح، قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، 54.

قد تحوّلوا بالضرورة إلى موقف المهاجم له، المحذّر من اتباعه، بل مع التأكيد على تحرّرهم من الالتزام به، أو بغيره من المذاهب السنيّة المعروفة؛ ومع تخليهم – في الجملة- عن منظومة المذهب وأصوله الفكرية، ومنهجيته في التلقي ومصادر الاستدلال بالخصوص؛ فإنهم مابرحوا يجلّون رموز المذهب الأصليين، كالإمام زيد بالخصوص، ويعلنون ولاءهم لـ"آل البيت"- بالمفهوم الخاص السائد- كما أنّ تحوّلهم من إطار المذهب الزيدي الهادوي لايعني أنّهم تحوّلوا إلى إطار مذهب سنّي آخر بعينه- كما سبقت الإشارة- بل هم جميعاً تقريباً أقرب إلى وصف أستاذنا الدكتور عبد الغني قاسم الشرجبي في أطروحته للدكتوراة عن الشوكاني بـ" أن الشوكاني لايتقيّد بالمذهب الزيدي، ولا بمذاهب اهل السنة الأربعة المشهورة، ولا بالمذهب الأشعري، ولا المعتزلي، وإنما ديدنه البحث عن الدليل، بمنهج علمي خالٍ من التمذهب المُسْبَق، والتعصّب والجمود، وفي إطار الكتاب والسنّة، ونهج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، في فهم نصوصها، وفي استنباط الأحكام الشرغية منهما، فاتخذ من تراث جميع المسلمين بستاناً، أخذ يستاصل منه كل عشب ضار، ويقطف منه كل ماطاب ثمره، وأينع زهره..."[67]، أو على حدّ وصف المحقق في التراث اليمني الأستاذ عبد الله السريحي الشوكاني- بـ"أنّه مجتهد متحرّر، من أيّ نزعة مذهبية، فالإسلام هو المذهب الذي ينتمي إليه، ويستقي أفكاره ومعارفه من ينابيعه الأولى (الكتب والسنّة)، بعيداً عن أيّ تعصب مسبق،لأي مذهب من المذاهب ولا ضدّه"[68]، وقل مثل ذلك عن جميعهم.

الخاتمة

(النتائج والتوصيات)

في ختام البحث توصّل الباحث إلى النتائج التالية تليها التوصيات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

1- تمثل سمة الانفتاح في المذهب الزيدي، وإتاحة الحرّية للمجتهد، لتحرير علاقته بالمذهب ، بقاء فيه، أم تخلياً عنه، ميزة إيجابية، أتاحت لبعض المجتهدين إمكان التحرّر من ربقة التقليد المذهبي.

(67) الشرجبي ، اعبد الغني قاسم ، لإمام الشوكاني: حياته وفكره (بيروت: مؤسسة الرسالة وصنعاء: مكتبة الجيل الجديد، د.ت)، 291.

(68) السريحي ، عبد الله (محقق): الشوكاني، محمد بن علي، أدب الطلب ومنتهى الأرب (بيروت: دار ابن حزم ، وصنعاء: مكتبة الإرشاد)، 1419/ 1998)، 45.

2- هناك خلاف بين الباحثين حول حقيقة وضع المجدّدين من حيث بقاؤهم في إطار المذهب الزيدي رغم اجتهادهم الذي تجاوز المذهب، من حيث تحوّلهم عنه، أم بقاؤهم فيه، مع انفتاح على الإطار السنّي، ليس أكثر.

3-هناك ثلاثة معايير علمية تضبط مسألة الجدل حول بقاء المجتهد في إطار المذهب أم التحوّل عنه، وهي : مدى التزامه بالأصول الفكرية للمذهب؟ ومدى التزامه بمنهج الاستدلال ومصادر التلقّي فيه؟ ومدى إيمانه بالنظرية السياسية (نظرية الإمامة)، أو اختلافه معها؟

4- بتطبيق المعايير العلمية الثلاثة الضابطة لمسألة بقاء المجتهد في إطار المذهب أم التحوّل عنه؛ تبيّن أن أئمة الاجتهاد والتجديد في اليمن، محلّ البحث؛ تحوّلوا عن المذهب الزيدي بالكليّة، ولكن ليس إلى مذهب سنّي بعينه، بل إلى الفكر الإسلامي السنّي العام، وتأكد – من ثمّ- أن الأمر لا يقف عند حدود انفتاح على الإطار السنّي فحسب.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

1- الإشادة بسمة التحرّر التي يمنحها المذهب الزيدي لكل مؤهل لذلك، والبناء عليها، في سياق دعوات التحرّر من التقليد، لكل مؤهّل لذلك.

2-الاحتكام إلى المعايير العلمية عند الخلاف، للخروج منه بوجهة قويمة.

3-حثّ طلبة العلم الجادّين المؤهلين، على التزام منهج التجديد والمجدّدين.

4-دعوة مؤسسات البحث العلمي والمراكز الاكاديمية لإيلاء تراث مجدّدين اليمن، ومن على شاكلتهم الاهتمام المناسب، للإفادة من جوانب الاجتهاد والتجديد، في المجالات المختلفة، فكراً تربوياً، وفقهياً، وحديثياً، وتفسيرياً، ومن النواحي الأخرى كذلك.

قائمة المراجع

أحمد، قاسم غالب وآخرون، ابن الأمير وعصره: صورة من كفاح شعب . د.م: د.ن، د.ط، د.ت.

الأكوع، إسماعيل، الزيدية: نشأتها ومعتقداتها. بيروت: دار الفكر المعاصر، الطبعة 1، 1993/1413.

ابن حمزة، عبد الله، المجموع المنصوري، العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين. تحقيق: عبد السلام الوجيه، الجزء 1، صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط1، 1421/ 2001.

ابن حمزة، يحيى، الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيّد المرسلين. د.م: إدارة الطباعة المنيرية، د.ط،1348.

الحوالي، محمد بن علي الأكوع، اليمن الخضراء مهد الحضارة. الطبعة 2، 1402/ 1982.

الحوثي، بدر الدِّين، الزيدية في اليمن. د.م: دار الزهراء، د.ط،، د.ت.

حيدان، عادل، الهادوية في اليمن: نشأتها وتطورها مع تحقيق كتاب البراهين الصريحة على العقيدة الصحيحة للإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم بن محمّد، القاهرة: جامعة القاهرة: كلية دار العلوم، رسالة ماجستير، 2010/1431.

الديلمي، عبد الوهاب، جناية أدعياء الزيدية على الزيدية. صنعاء: دار النشر للجامعات، الطبعة 3، 2012/1433.

زبارة، محمد عبد الله، محمد بن إسماعيل الأمير: رائد مدرسة الإنصاف في اليمن. د. م: د،ن، د.ط، 2007.

الزبيري، محمد محمود، الإمامة وخطرها على وحدة اليمن. صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة.د.ط،1425/ 2004.

أبو زهرة، الإمام زيد: حياته وعصره- آراؤه وفقهه. القاهرة: دار الفكر العربي. د.ط، 1425/ 2005.

السريحي، عبد الله (محقق): الشوكاني، محمد بن علي، أدب الطلب ومنتهى الأرب. بيروت: دار ابن حزم ، وصنعاء: مكتبة الإرشاد، الطبعة 1، 1998/1419.

الشرجبي، عبد الغني قاسم، لإمام الشوكاني: حياته وفكره. بيروت: مؤسسة الرسالة وصنعاء: مكتبة الجيل الجديد، د.ط، د.ت.

صبحي، أحمد محمود، الزيدية .القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، الطبعة2، 1984/1404.

شرف الدِّين، علي عبد الكريم الفضيل، الزيدية: نظرية وتطبيق. عمّان: جمعية عمال المطابع التعاونية، الطبعة 1 ،1405/ 1985.

الشوكاني، محمد بن علي، السيل الجرّار المتدفق على حدائق الأزهار، شرح متن الأزهار). الجزء 4. بيروت، دار ابن حزم، ط 1، 1425/ 2004.

الشوكاني، محمد بن علي، القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد (ضمن الرسائل السلفية للشوكاني). بيروت: دار الكتب العلمية. د.ط،1930/1348 .

زين العابدين، محمد سرور بن نايف ، دراسات في السيرة النبوية. د.م: دار الأرقم، د.ط، د.ت.

-العمراني، محمد بن إسماعيل العمراني، الزيدية باليمن. د.م:د.ن. د.ط، 1369.

العلواني، طه جابر، إشكالية التعامل مع السنة النبوية. هرندن- فرجينيا- أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة 1، 2014/1435.

الغرّاوي، سامي الغريري، الزيدية بين الإمامية وأهل السنة: دراسة تاريخية تحليلية في نشأتها

وظهورها وعقائدها وفرقها. د.م: مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، د.ط، 2006/1426.

القاسمي، حميدان، مجموع حميدان القاسمي(تنبيه الغافلين على مغالط المتوهمين). الجزء 1، د.م: د.ن، د.ط، د.ت.

ابن القاسم، يحيى بن الحسين، بهجة الزمن في تاريخ اليمن. تحقيق: أمة الغفور عبد الرحمن الأمير)، جامعة صنعاء: كلية الآداب- قسم التاريخ. أطروحة دكتوراة،2004م.

الكبسي، محمد أحمد، الفروق الواضحة البهيّة بين الفرق الإمامية وبين الفرقة الزيدية. د.م: د.ن. د.ط، 1413-1992.

المُليكي، أحمد عبد العزيز، الحسن بن أحمد الجلال: حياته وفكره. صنعاء: جامعة صنعاء، د.ط، 2005.

المؤيدي، مجد الدِّين، التحف شرح الزلف. صنعاء: مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 3، 1997/1417 .

المؤيدي، مجد الدِّين، لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار. صعدة: د.ن، ط1، 1993/1414.

المرتضى، أحمد بن يحيى، كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار. د.م: د.ن، د.ط د.ت.

المرتضى، محمد بن إبراهيم الحسن، الزيدية والإمامية وجهاً لوجه. صعدة: مركز الهدى. الطبعة 1، 1998/1418.

المقالح، عبد العزيز، قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة. بيروت: دار العودة، د.ط، 1982.

المقبلي، صالح بن مهدي، المنار في المختار من جواهر البحر الزخّار. الجزء 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة 1، 1988/1408.

وزارة التربية والتعليم (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء)، كتاب التربية الوطنية للصف الخامس من مرحلة التعليم الأساسي.د.م: د.ن، د.ط،2021/1442.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء)، كتاب الثقافة الوطنية. د.م: د.ن. د.ط، 2020.